الأفاق للدراسات الإقتصادية ISSN: 2571-9769, EISSN: 2602-5051
الصفحات 257 - 276

العدد الاول.
المجلد .08.السنة 2023

دور التكنولوجيا المالية في إرساء متطلبات تحقيق الشمول المالي بدولة الإمارات العربية

The Role of Fintech in Establishing the Requirements for Ahieving Financial inclusion in the UAE

سارة سعودي•
مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة، جامعة العربي التبسي-تبسة، (الجزائر)،
sarra.saoudi@univ-tebessa.dz

عثمان عثمانية
مخبر المقاولاتية وإدارة المنظمات جامعة العربي التبسي-تبسة، (الجزائر)،
o.atmania@univ-tebessa.dz

تاريخ الاستلام: 2022/12/28 تاريخ القبول: 2023/03/31

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور التكنولوجيا المالية في إرساء متطلبات الشمول المالي بدولة الإمارات العربية، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن دولة الإمارات تعتبر من أهم التجارب الرائدة في مجالي التكنولوجيا المالية والشمول المالي، حيث حققت نسب عالية في مجال المعاملات الإلكترونية والشمول المالي في سنة 2021، وعليه أوصت الدراسة بضرورة اقتداء الدول العربية عامة والجزائر خاصة بدولة الإمارات العربية باعتبارها من التجارب الناجحة الرائدة..

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا المالية؛ الشمول المالي؛ المعاملات الرقمية؛ دولة الإمارات العربية.

تصنيف JEL: G21, Q33

Abstract: This study aimed to clarify the role of financial technology in establishing the requirements of financial inclusion in the UAE, based on the descriptive analytical approach, and this study concluded that the UAE is one of the most important pioneering experiences in the fields of financial technology and financial inclusion, as it achieved high rates in the field of electronic transactions and financial inclusion in 2021, and therefore the study recommended the need to follow the example of Arab countries in general and Algeria in particular in the United Arab Emirates as one of the leading successful experiences.

Keywords: FinTech; Financial Inclusion; Digital Transaction; UAE.
Jel Classification Codes: G21 ; Q3

•المؤلف المرسل: sarra.saoudi@univ-tebessa.dz

I. تمهيد:

لقد مهدت الابتكارات الرقمية والتطورات التكنولوجية في القطاع المالي إلى ظهور ما يعرف بالتكنولوجيا المالية، والتي برزت بوادرها بشكل ملحوظ عقب الأزمة العالمية العقارية لسنة 2008، والتي شكلت منعرجا حاسما، حيث ساهمت في تقديم الخدمات المالية المبتكرة للأفراد والشركات بأحدث التقنيات والوسائل، مما سهل القيام بالمعاملات المالية المختلفة في شتى بقاع العالم، وذلك ما دفع بالدول لمسايرة هذه التطورات الحاصلة والاستفادة من ابتكاراتها، وبهذا ركزت العديد منها على تطوير شركاتها بهدف تحسين بيئة أعمالها، وذلك من خلال إيصال الخدمات المالية إلى كافة شرائح المجتمع خاصة تلك التي تعاني من الإقصاء المالي.

ومن هذا المنطلق ونظرا للترابط بين أهمية التكنولوجيا المالية وهدف الشمول المالي سعت العديد من الدول لتعزيز هذه الصناعة واستغلال ابتكاراتها، والحرص على تحقيق التقدم في مجالي التكنولوجيا المالية والشمول المالي، ومن أبرز هذه الدول نجد دولة الإمارات العربية التي كان لها نظرتها الخاصة في هذا الشأن حيث عملت ضمن خطط رؤية 2030 الطموحة على الارتقاء بصناعة التكنولوجيا لتحسين معدلات الشمول المالي فيها، مما جعلها رائدة في هذا المجال وقطبا عالميا في المنطقة، وتحتل المراتب الأولى عربيا وعالميا في نسب تحقيق التكنولوجيا المالية والمعاملات الرقمية والشمول المالي.

ضمن ما تم ذكره سابقا يتولد طرح إشكالية الدراسة في السؤال الآتي:

كيف تساهم التكنولوجيا المالية في إرساء متطلبات تحقيق الشمول المالي في دولة الإمارات العربية؟

وتندرج تحت السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية الآتية:

- كيف تسهم التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي؟
- ما واقع الشمول المالي في الإمارات العربية المتحدة؟
- كيف أثر تبني التكنولوجيا المالية على الشمول المالي بالإمارات العربية المتحدة؟

أهمية الدراسة

إكتسب البحث أهميته من أهمية النظم المالية للاقتصاديات المعاصرة، خاصة في وظيفة تخصيص الأموال في الاقتصاد، بما يخدم أهداف هذا الأخير والمجتمع في ذات الوقت. ومن هنا يعد الشمول المالي على قدر كبير من الأهمية، وهذه الدراسة تبين كيف يمكن تعزيزه من خلال التكنولوجيا المالية، في ظل التطور الهائل الذي تعرفه هذه الأخيرة، وتوفر متطلبات استخدامها لدى المجتمعات المعاصرة.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى إبراز مجوعة من النقاط، أهمها:

- توضيح مفهوم التكنولوجيا المالية والخدمات المرتبطة بها، والشركات التي تقدم تلك الخدمات؛
- تحديد متطلبات الشمول المالي في ضوء التطورات الحاصلة في المجال المالي والمصرفي؛
- فهم الدور الذي تلعبه التكنولوجيا المالية في تحقيق متطلبات الشمول المالي، وواقع ذلك بدولة الإمارات العربية؛

- إبراز حالة الإمارات العربية كحالة رائدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، للاستفادة من تجربتها المميزة.

منهج الدراسة

تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجزء النظري باعتباره المنهج الأنسب المرتكز على جمع معلومات كافية عن موضوع البحث وتقييدها بطريقة موضوعية اعتمادا على الكتب والمقلات والأبحاث أما الجزء التطبيقي فتم الاعتماد على المنهج التحليلي من خلال جمع وتحليل البيانات والمعلومات للخروج بجملة من الاستنتاجات التي تعكس واقع التكنولوجيا المالية بدولة الإمارات العربية.

أولا: أساسيات حول التكنولوجيا المالية

1. مفهوم التكنولوجيا المالية

تعددت التعريفات باختلاف زوايا النظر إليها، حيث اهتم البعض بتفصيل أصل المصطلح في حين ذهب البعض الآخر إلى الوقوف على مزاياها وخدماتها، ومن التعاريف نجد:

تتكون التقنيات المالية "FinTech" من كلمتين: تكنولوجيا «Technology» ومالية «Finance»، وتشير في معناها الواسع إلى تطبيق التكنولوجيا في الصناعة المالية، فهي بهذا تغطي تشكيلة واسعة من الخدمات المالية كالإقراض والاستثمار وكذا وسائل الدفع وحتى إدارة الخطر وتحليل البيانات، التأمين وإدارة الثروة، بالتالي فهي تلخص كل التقنيات المالية والاستخدام المبتكر للتكنولوجيا في تصميم وتوفير الخدمات والمنتجات المالية، (الكريم، 2019، صفحة 14) يقدم هذا التعريف نظرة واسعة للتكنولوجيا المالية، حيث يعدد الخدمات المرتبطة بها من إقراض واستثمار وغيرها من الخدمات المالية.

أما حسب معهد البحوث الرقمية فإن التكنولوجيا المالية هي: "الاختراعات والابتكارات التكنولوجية الحديثة في القطاع المالي، وتشمل هذه الاختراعات مجموعة البرامج الرقمية التي تستخدم في العمليات المالية للبنوك والتي من ضمنها المعاملات مع الزبائن والخدمات المالية مثل تحويل الأموال وتبديل العملات وحسابات نسب الفوائد ومعرفة الأرباح المتوقعة للاستثمارات وغير ذلك من العمليات المصرفية"، (زينب، 2019، صفحة 402) حيث يوضح هذا التعريف الجانب التقني في الخدمات المالية التي تمكنها التكنولوجيا المالية، وهي تشمل كل الخدمات التي يتم تقديمها عادة في القطاع المالي.

والتكنولوجيا المالية لا تعني المصارف فقط بل تتعداها إلى جميع مكونات النظام المالي، كما أن المصطلح يشمل حتى تلك الشركات التي لا تعمل في القطاع المالي، لكنها تقدم حلولا تكنولوجية للشركات المالية والمصرفية. (قيراط، 2022، صفحة 62)

مما سبق، يتضح أن التكنولوجيا المالية هي عبارة عن استعمال التكنولوجيا في المجال المالي لإيجاد حلول جديدة وابتكارات حديثة سواء كانت تطبيقات أو خدمات أو منتجات مالية بهدف تسهيل المعاملات المالية وتحسين جودتها والسماح بإجرائها بسرعة أكبر وتكلفة أقل.

2. أهمية التكنولوجيا المالية

تستمد التكنولوجيا المالية أهميتها من أهمية القطاع المالي لاقتصاد البلد، فلا يمكن ضمان الوصول إلى المدخرات من أجل تمويل الاستثمار والاستهلاك دون الوصول للمؤسسات المالية وطريقة تقديمها لخدماتها إلى درجة عالية من الكفاءة، وهذا ما توفره التكنولوجيا اليوم، حيث تعمل التكنولوجيا المالية على تعزيز الاحتواء المالي والمساهمة في تنويع النشاط الاقتصادي من خلال الابتكارات التي تساعد على تقديم الخدمات المالية، وأيضا المشاركة في إتاحة مصادر التمويل البديلة للمؤسسات الصغير والمتوسطة، وتحقيق الاستقرار المالي من خلال استخدام التكنولوجيا في ضمان الامتثال للقواعد التنظيمية وإدارة المخاطر، بالإضافة لتيسير التجارة الخارجية وذلك بتوفير آليات تتسم بالكفاءة والفعالية. (مليكة، 2018، صفحة 93)

كما أنه من أسباب الحاجة إليها هو القضاء على ما يسمى بالإقصاء المالي، حيث أنه باستخدام التقنيات المالية يستطيع الشخص فتح حساب وإجراء التحويلات المالية مهما كان دخله، كما يمكنه الحصول على تأمين بغض النظر عن أي تفاصيل أخرى تتعلق بالجوانب المالية (كالدخل أو قيمة الأصل المؤمن عليه)، ومن هذا المنطلق فإن من أحد الأهداف الأساسية للتكنولوجيا المالية هو تحقيق الشمول المالي والوصول إلى الفئات المهمشة.

3. شركات التكنولوجيا المالية

يمكن تعريفها على أنها: "شركات ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية وهي شركات صغيرة حديثة تعد بتحسين الخدمات المصرفية للأفراد والمؤسسات المالية بالتعاون مع مقدمي الخدمات المالية القائمين"، (بيفورت ومضة، 2017) إذن هي ليست بالضرورة مؤسسات مالية، بل الأرجح أنها شركات ناشئة تقدم حلولا تكنولوجية مبتكرة، يمكن تكييفها معمم الخدمات المالية.

كما تنفرد شركات التكنولوجيا المالية بمجموعة من الخصائص المميزة وأبرزها الوصول لكل المستخدمين باستهدافها لكل الطبقات والفئات والقيام بتعزيز إمكانياتها بشكل مستمر عن طريق الشراكات أو إعادة تصميم المنتجات المصممة للعملاء ذوي الدخل المحدود، بالإضافة إلى مرونتها وقدرتها على تحمل التكاليف من خلال عروضها وخططها العديدة للدفع لتناسب مختلف العملاء، وأخيرا سرعتها بإنجاز المعاملات والتركيز على طلبات المستخدم بمنتجات بسيطة سهلة، (مليكة، 2018، الصفحات 92-93) وبهذا يتضح أن شركات التكنولوجيا المالية تعمل على تحسين الخدمات المالية، لتصبح أقل تكلفة وأكثر مرونة وإتاحة للمستخدمين.

حيث ساعدت هذه الخصائص شركات التكنولوجيا المالية على غزو العديد من المجالات والقطاعات، من أبرزها:

- **التأمين:** سهلت التكنولوجيا المالية عملية الإبحار عبر الإنترنت لمقارنة الأسعار وشركات التأمين والتحقق من العروض، بمعنى آخر يمكن التسوق في قطاع التأمين كما لم يتم من قبل. (كمال، 2020، صفحة 343)
- **المدفوعات:** يشهد النظام المالي تحولا كبيرا في كيفية تسوية المدفوعات ومعالجتها خاصة في ظل انتشار الدفع عبر الهاتف النقال وتكنولوجيا البلوكتشاين، بالأخص في مجال المدفوعات بين الشخص والشخص،

ومدفوعات التجزئة في المتاجر، ومعالجة بطاقات الائتمان وبطاقة الخصم والتسوية. (وهيبة، 2018، صفحة 148)

- **إدارة الثروات:** تتمثل في إدارة الاستثمارات في أسواق رأس المال بواسطة المستشارون الآليون من خلال تقنية آلية تعمل على الموازنة بين العائد المرتفع والخطر المنخفض. (Bennett، 2019، صفحة 15)
- **سلسلة البلوكات والعملات الرقمية:** وهي نظام تسجيل إلكتروني مشترك، آني، مشفر، وغير مركزي لمعالجة وتدوين المعاملات المالية والعقود، وتداول الأصول المالية. (نفيسية، 2020، صفحة 07)
- **مجال التمويل والإقراض الرقمي:** يشير للإقراض غير المصرفي القائم على التكنولوجيا، حيث يقدم عروض جديدة جذابة للمقترضين المحتملين من خلال منصات رقمية لتسهيل عملية التمويل. (Bennett، 2019، صفحة 04)
- **تحويل الأموال:** تشمل الشركات التي تقوم بتحويل الأموال بشكل أساسي من خلال منصات نظير إلى نظير لتحويل الأموال بين الأفراد في مختلف البلدان. (مليكة ب.، 2022، صفحة 06)

يتبين من العناصر السابقة أن مجالات نشاط التكنولوجيا المالية متعددة، وتشمل العديد من القطاعات كالصيرفة، التأمين والمعاملات في الأسواق المالية.

ثانيا: متطلبات إرساء الشمول المالي

1. تعريف الشمول المالي

وجد مصطلح الشمول المالي اهتماما كبيرا من قبل المختصين الماليين وكذلك من قبل المؤسسات الدولية، حيث عرفته منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) وشبكة التثقيف المالي (INFE) على أنه: "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكاف، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة". (World Bank, 2018) يوضح هذا التعريف أن الشمول المالي في معناه البسيط، هو تمكين طبقات واسعة من المجتمع من الوصول إلى الخدمات المالية، ويسلط الضوء على ضرورة كون تلك الخدمات رسمية، أي لا يتم تقديمها خارج الدوائر الرسمية في الاقتصاد الموازي.

أما حسب البنك الدولي تم تعريفه على أنه: "توفير إمكانية وصول الأفراد والشركات إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم من معاملات تشمل المدفوعات والمدخرات وخدمات الائتمان والتأمين" (الزهراء، 2022، صفحة 452)، ومن هنا يتضح أن الشمول المالي يشمل مختلف الخدمات التي تقدمها المؤسسات التي تنتمي إلى القطاع المالي في بلد ما، والتي يجب أن يراعى في تقديمها الوصول إلى مختلف شرائح المجتمع.

2. متطلبات تحقيق الشمول المالي

يتطلب تحقيق الشمول المالي توفر مجموعة من العناصر الأساسية التي تؤثر بشكل مباشر على مدى فعاليته وانتشاره، والتي تتمثل في:

- **تعزيز تنويع المؤسسات المالية: وذلك من خلال توفير سياسات تعزز بيئة سليمة وتنافسية وفرصا** لجميع مقدمي الخدمات المالية والمصرفية. (مطر، 2020، صفحة 54)
- **دعم البنية التحتية:** وتعتبر من أهم الركائز الأساسية لتحقيق بيئة ملائمة وقوية له، لذلك يجب تحديد أولويات تجهيز هذه البنية ببيئة تشريعية ملائمة تتضمن كافة التعليمات واللوائح التي تعزز الشمول المالي، والانتشار الجغرافي لشبكة فروع مقدمي الخدمات المالية بمختلف أنواعها، الاستفادة من تكنولوجيا الاتصال والصيرفة الإلكترونية في تقديم الخدمات المالية وتوفير قواعد بيانات شاملة. (مروان، 2018، صفحة 95)
- **الحماية المالية للمستهلك:** وهو حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة بالإضافة إلى حصوله على الخدمات والمنتجات المالية بكل يسر وسهولة وبتكلفة مناسبة وجودة عالية، وذلك بتوفير تدابير فعالة لحماية المستهلك، وتنظيم صياغة العقود والبنود والشروط ومعدلات الفائدة السنوية والغرامات وتوضيح الفرق بين أصل القرض والفائدة، مع ضرورة وجود هيئة متكاملة لتنظيم حماية المستهلك المالي. (الدين، 2019، الصفحات 33-34)
- **تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة العملاء:** وذلك لتيسير الحصول على الخدمات المالية والوصول إليها وتقديمها للأفراد والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين عند تصميم المنتجات والخدمات، وتخفيض الرسوم والعمولات غير المبررة، إلى جانب تعزيز المنافسة بين مقدمي الخدمات لتوسيع الخيارات أمام العملاء؛
- **تطوير نظم الدفع والتسوية والاستفادة من التطورات التكنولوجية:** وذلك لتسهيل تنفيذ العمليات المالية وتسويتها بين المتعاملين في الموعد المناسب، بما يضمن استمرار تقديم الخدمات المالية، إضافة إلى ضرورة العمل على تطوير وتحسين تبادل المعلومات من خلال التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية عبر الهاتف المحمول وبتكلفة أقل وفاعلية أعلى. (صليحة، 2019، صفحة 11)
- **التثقيف المالي:** وذلك بإعداد إستراتيجية وطنية لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي والعمل على تقييم وقياس مدى نجاحه، مع التأكد من إشراك الجهات الحكومية والقطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة بالتثقيف المالي. (مروان، 2018، صفحة 95)

3. دور التكنولوجيا المالية في إرساء متطلبات تحقيق الشمول المالي

رغم المجهودات التي تبذلها العديد من الدول لتحقيق الشمول المالي، إلا أن هناك مجموعة من العوائق والتحديات التي تحول دون الوصول إلى المستوى المطلوب، مما يتطلب بذل المزيد من أجل تعزيزه وإرساء متطلباته، وبهذا تعتبر التكنولوجيا المالية مطلبا ضروريا يجب تفعيله وذلك لما قدمته من حلولا جديدة أدت إلى زيادة الكفاءة وسهولة الوصول إلى الخدمات المالية.

حيث تعد التكنولوجيا المالية بآلياتها الميسرة سبيلا لحل تلك المشاكل، فهي تتمتع بالمرونة المطلوبة، بحيث تصل من خلال الأجهزة الذكية لجميع المناطق بسهولة، (المنعم، 2019، صفحة 14) وبهذا فإن التكنولوجيا المالية تلعب دورا حاسما في زيادة نسبة الشمول المالي من خلال أشكال عديدة ومستحدثة من

العمليات المالية والمصرفية التي يمكن إجراؤها عبر الهاتف المحمول أو الإنترنت، (زهراء، 2020، صفحة 74) وذلك من خلال نشاط شركات التكنولوجيا المالية والخدمات والابتكارات التي تقدمها وبدورها تساعد بشكل مباشر في إرساء متطلبات الشمول المالي، وذلك من خلال:

- توفير نوع جديد من الشركات الناشئة الحديثة والبنوك الرقمية وشركات التكنولوجيا العملاقة التي تقدم خدمات مالية ومصرفية رقمية للأفراد والمؤسسات المالية؛
- توفير بيئة رقمية تساعد على الانتشار الجغرافي لشبكة فروع مقدمي الخدمات المالية بمختلف أنواعها بكل سهولة وسلاسة، بالإضافة إلى توفير تكنولوجيا المعلومات والاتصال والصيرفة الإلكترونية في تقديم الخدمات المالية والرقمية، وتوفير قواعد بيانات شاملة ومنصات رقمية تساعد في مختلف العمليات المالية من ائتمان وإقراض ..الخ؛
- تتميز الخدمات التي تقدمها شركات التكنولوجيا المالية بالشفافية والأمان حيث يمكنك استخدام العملات المشفرة مثل عملة البتكوين، والتي تتم من خلال تقنية البلوكتشين، وتوفر الأمان والحماية والثقة أثناء تحويل الأموال. (صليحة ش.، 2020، صفحة 312)
- تيسير الحصول على الخدمات المالية والوصول إليها وتقديمها للأفراد ومختلف المنشآت، إضافة إلى مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين عند تصميم المنتجات والخدمات، وإلغاء الرسوم والعمولات غير المبررة المفروضة إلى جانب تعزيز المنافسة بين مقدمي الخدمات لتوسيع الخيارات أمام العملاء؛
- تقديم خدمات ومنتجات مالية متطورة مبتكرة محسنة باستمرار، من أجل تسهيل وتنفيذ العمليات المالية وتسويتها بين المتعاملين في الموعد المناسب، كما تقدم الخدمات المالية الرقمية بالاعتماد على الهاتف المحمول ومختلف الوسائل التكنولوجية الأخيرة بهدف وصول خدماتها المالية بأقل تكلفة وكفاءة وفعالية أعلى.

وقد نشر البنك الدولي دراسة على الشمول المالي أكد فيها أن هناك تحسنا ملحوظا في نسبة الحاصلين على خدمات مالية في العالم، حيث بلغت نسبتهم 69% من البالغين، وهو ما يشير إلى تحسين نسبة الشمول المالي بواقع 18 نقطة مئوية، ويرجع ذلك لعدة أسباب ومن أبرزها دور التكنولوجيا المالية الايجابي، إذ حصل نحو 21% من البالغين في إفريقيا وجنوب الصحراء على حسابات مصرفية من خلال الهواتف المحمولة، وهي ضعف النسبة لعام 2014 والأعلى من أي منطقة في العالم وكل ذلك يشير بوضوح إلى دور التكنولوجيا المالية بآلياتها الميسرة وتكلفتها المعقولة في دعم المجتمع والوصول به إلى الشمول المالي. (المنعم، 2019، صفحة 15)

ثالثا: و اقع التكنولوجيا المالية بدولة الإمارات العربية

تمثل الإمارات العربية أحد أهم الأقطاب الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، حيث تسعى من خلال إستراتجياتها ورؤيتها إلى أن تصبح الدولة مركز مالي اقتصادي وتجاري لملياري شخص من خلال الانتقال إلى اقتصاد قائم على المعرفة وأن تصبح من بين الأفضل في العالم في ريادة الأعمال، والتزامها بالتحول الرقمي الأوسع من حيث القدرة التنافسية الرقمية (Mordor Intelligence) ، حيث احتلت دولة الإمارات

المرتبة الأولى عربياً والعاشرة عالميا،(IMD World Competitiveness Center، 2021) كما تقود دولة الإمارات سوق التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث وصلت قيمة السوق المحلي إلى رقم قياسي بلغ 2.5 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2022، تقوده 144 شركة متخصصة في هذا القطاع،)وزارة الإقتصاد -الإمارات العربية المتحدة(حيث أنه وفقا لدراسة شركة "موردور إنتلجنس" فإن سوق التكنولوجيا المالي في الإمارات العربية مهيأ للنمو بمعدل سنوي مركب يبلغ 12% بحلول عام 2027، كما تعتبر أيضا موطناً لنحو ثلث الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط. Mordor) Intelligence)

وبهذا تعتبر الإمارات العربية من البلدان الرائدة إقليميا في التحول الرقمي وحاضنة للإبداع والتكنولوجيا، لتتصدر المنطقة في مجال المدفوعات الرقمية، لافتة في هذا الصدد إلى استطلاع عالمي أجرته شركة المدفوعات «فيزا» وأظهر أن 71% من الشركات الصغيرة والمتوسطة في الإمارات العربية تتبنى نماذج دفع غير نقدية أو تخطط لتصبح غير نقدية بحلول عام 2024، مقابل 59٪ على مستوى العالم، وهذا مدعوم ببيانات تشير إلى أن معاملات الشركات الصغيرة والمتوسطة تمثل 25% من إجمالي المعاملات في الإمارات (إبراهيم، 2022)، بالإضافة إلى احتلالها للمركز السادس عالمياً في مؤشر تقديم الخدمات الرقمية الذكية، والمركز الثاني في قائمة البنية التحتية للاتصالات وفقا لتقرير تنمية الحكومات الإلكترونية الذي تصدره الأمم المتحدة، مما يضعها في صدارة المنطقة العربية ودول غرب آسيا، كما تعتبر أول دولة في العالم تستحدث منصب وزير دولة لشؤون الذكاء الاصطناعي، ومن المتوقع أن يكون للذكاء الاصطناعي تأثير هائل على الاقتصاد الإماراتي، بحيث يعزز النمو الاقتصادي بمقدار 1.6% أو 182 مليار دولار بحلول العام 2035.(وزارة المالية - الإمارات العربية المتحدة)

كما تمركزت الإمارات العربية مؤخرا المرتبة الأولى العربية في مؤشر FinxAr، والذي يسلط الضوء على التطورات الإلكترونية في صناعة التكنولوجيا المالية والخدمات المالية الرقمية في الدول العربية خلال الفترة (2018-2020)، وذلك بهدف التعرف على جهود هذه الدول في تحفيز وتعزيز تبني التكنولوجيا المالية، حيث حققت الإمارات العربية معدل 75% متصدرة قائمة الدول العربية، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 1: متوسط المؤشر العام (FinxAr) والمؤشرات الستة الرئيسية

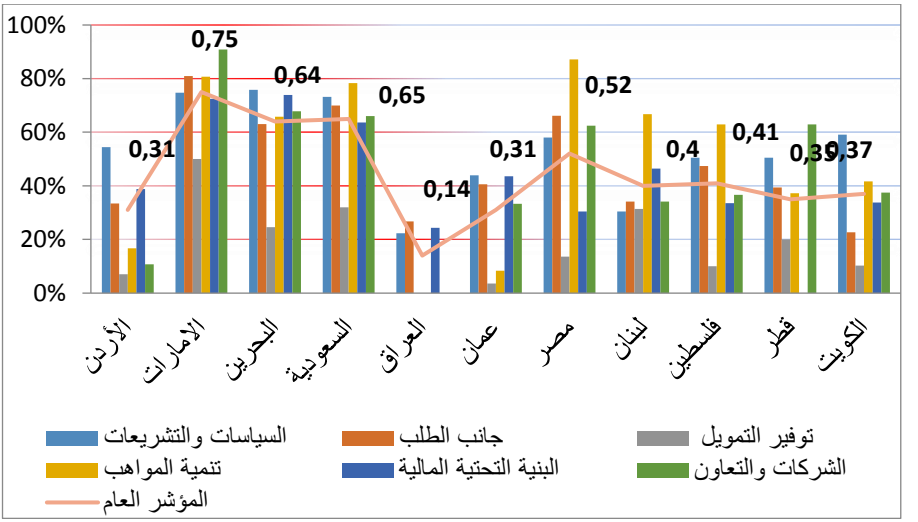

المصدر: نوازن يوسف، (2021): مؤشر التقنيات الحديثة في الدول العربية (FinxAr) (المنهجية والنتائج)، صندوق النقد العربي، صفحة 05

وفيما يلي سيتم التطرق بالتفصيل إلى ترتيب دولة الإمارات من خلال المؤشرات الست الرئيسية: (يوسف، 2021، الصفحات 08-16)

- **مؤشر السياسات والتشريعات:** سجلت الإمارات العربية المرتبة الثانية في هذا المؤشر بنسبة 75% وذلك بعد دولة البحرين التي سجلت نسبة 76%، وهذا دليل على تميزها بوجود إطار تنظيمي وتشريعي فعال، وذلك من خلال مجموعة البرامج والاستراتيجيات والقوانين الوطنية الداعمة للتقنيات المالية الحديثة والتوجه نحو التحول الرقمي، بالإضافة إلى المبادرات التي تشجع وتعزز من الابتكار وأيضا توفيرها للإطار الرقابي الذي يعمل على الحفاظ على سلامة القطاع المالي داخل الدولة.
- **مؤشر جانب الطلب:** تصدرت دولة الإمارات المجموعة بنسبة 81%، حيث تسعى إلى توفير الخدمات والمنتجات المالية بشكل مستدام ومناسب لكل من الأفراد وقطاع الأعمال بطرق سهلة سلسلة وسريعة تتناسب وجميع الفئات، ويظهر ذلك من خلال مبادرات الدولة في تفعيل مختلف نماذج الأعمال، بالإضافة إلى تفعيل شبكات النفاذ إلى شبكات المعلومات والأجهزة الذكية واستخداماتها، والعمل على تطوير المدفوعات الرقمية وتعزيز الثقافة المالية لدى مختلف الجهات الفاعلة، وأيضا تأسيس مراكز وجمعيات للتقنيات المالية داخل الدولة، وتشجيع شركات التقنية على الانضمام الى هذا المجال.
- **مؤشر توفر التمويل:** تنفرد الإمارات بشكل واضح عن باقي الدول العربية في مؤشر التمويل، حيث سجلت نسبة 50%، بفضل زيادة عدد مبادرات تمويل قطاع التكنولوجيا المالية بوجه عام، والشركات الناشئة

ورواد الأعمال بوجه خاص، من خلال صناديق أنشأتها سواء الجهات الرسمية في الدولة مثل وزارة المالية، أو المراكز العالمية الكائنة في الدولة، إضافة إلى ارتفاع حجم الاستثمارات الموجهة لقطاع التكنولوجيا المالية والشركات الناشئة به إلى مابين 30 و44 مليون دولار أمريكي خلال عامي 2018 و2019.

- **مؤشر تنمية المواهب:** احتلت الإمارات العربية المركز الثاني بعد مصر بنسبة 81% وذلك بإطلاقها لمسابقة التسارع على مستوى الدولة لمختلف المواضيع بما يشمل قضيا التقنيات المالية الحديثة، وبرنامج تدريب الهيئات الرقابية بهدف توليد الابتكارات المالية.
- **مؤشر البنية التحتية:** تمركزت الإمارات العربية المركز الثاني بعد البحرين بنسبة 73%، حيث تميزت في البنية التحتية المالية وتقنية المعلومات والاتصالات بتفعيل مبادرات ومنصات لتمويل التجارة وسلاسل الإمداد والإلحاق الرقمي لعملاء البنوك، كما تتشارك كل منهما في زيادة عدد التقنيات الحديثة المستخدمة في التداول والمدفوعات والتسوية، على سبيل المثال (APIs- DLT- AI- Cloud)، وقابلية التشغيل البيئي بين نظم الدفع والشبكات، والمعايير المطبقة، مع وجود قواعد تنظيمية تحكم منصات التمويل البديل.
- **مؤشر التعاون والشراكات:** تصدرت الإمارات العربية المركز الأول بنسبة 91%، مستفيدة في ذلك التعاون بين الهيئات الرقابية ونظيراتها على المستويين الإقليمي والدولي ومع المؤسسات الدولية، في مبادرات تتعلق بالعملات الرقمية للمصارف المركزية، أو تتعلق بالمراكز العالمية للتقنيات المالية الحديثة لإيجاد بعض الحلول، خصوصا القائمة منها على تقنية سلسة الكتل أو السجلات الموزعة، إضافة إلى توحيد الجهود على المستوى الوطني لدمج المختبرات التنظيمية القائمة، إلى جانب دعم الشراكات بين المؤسسات المالية وشركات التكنولوجيا المالية الحديثة وارتفاع عددها في عدة مجالات، على سبيل المثال قواعد اعرف عميلك الإلكترونية والهوية الرقمية ومنصة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتمويل التجارة باستخدام السجلات الموزعة، والعملات الرقمية للمصارف المركزية، والحلول الرقابية والإستشرافية (Regtech/ Suptech)، أيضا إنشاء مسرعات الأعمال بين المؤسسات المالية لتوفير الحلول المالية المبتكرة.

ومما سبق يلاحظ بأن الإمارات العربية قد حققت مكانة متقدمة في المؤشرات الست السابقة، وهذا يشير إلى صلابة النظام البيئي في مجال التكنولوجيا المالية، مما يجعلها قطبا رئيسيا في المنطقة.

ومن الأكيد أن تفوق الإمارات العربية في هذا المجال كان نتيجة لمجموعة من المبادرات والاستراتيجيات التي ساعدت في الانتقال من الاقتصاد التقليدي إلى التحول الرقمي في شتى المجالات وخاصة القطاع المالي، حيث قامت بوضع إستراتيجية الحكومة الرقمية والتي يتمثل هدفها الرئيسي في إنشاء التزام سياسي واسع عبر القطاعات، لتأييد توظيف الحلول الرقمية في كافة المجالات، وهذا أمر ضروري لجعل حكومة الإمارات رقمية من حيث التصميم وأن يتم دمج كافة القدرات، وذلك بتوفير بنية تحتية رقمية عالمية المستوى، توفير منصة رقمية موحدة وممكنات رقمية مشتركة، وتمكين خدمات رقمية متكاملة وسهلة وسريعة ومصممة وفقا لاحتياجات العملاء، الرفع من مستوى القدرات والمهارات الرقمية، جاهزية التشريعات لضمان تحول رقمي سلس وشامل (البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية)، بالإضافة إلى إطلاق مجموعة من المبادرات والاستراتيجيات الأخرى، والمتمثلة فيما يلي:

الجدول (01): إستراتيجيات ومبادرات دولة الإمارات العربية في مجال التكنولوجيا المالية

إستراتيجيات	**إستراتيجية الإمارات للثورة الصناعية الرابعة**: والتي تهدف لتعزيز مكانة الإمارات العربية كمركز عالمي والمساهمة في تحقيق اقتصاد وطني تنافسي قائم على التطبيقات التكنولوجية المستقبلية التي تدمج التقنيات المادية والرقمية، وتسخير هذه التقنيات والأدوات التي توفرها لخدمة أفراد المجتمع ودعم النمو الاقتصادي.
	الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي 2031: تهدف إلى تطوير أطر لتبني الذكاء الاصطناعي عبر قطاعات مختارة وجعل دولة الإمارات العربية رائدة عالميا في الذكاء الاصطناعي بحلول عام 2031، وذلك من خلال العمل على تنمية العلاقات مع الشركاء الأجانب، وإبرام اتفاقيات مع عدة دول كالهند والصين.
	إستراتيجية الإمارات للبلوك تشين 2021: تهدف لتحويل 50٪ من المعاملات الحكومية إلى blockchain في غضون 3 سنوات، حيث قطعت دبي الذكية خطوات كبيرة نحو رقمنة حكومة دبي، ويشمل ذلك كل من "دبي باي" بوابة الدفع المركزية لتحصيل المدفوعات الحكومية، والإمارات العربية المتحدة "PASS"، كما تعمل إستراتيجية دبي للمعاملات اللا ورقية على رقمنة المعاملات الحكومية بالكامل.
مبادرات	**إطلاق مكتب التكنولوجيا المالية**: يعمل المكتب على تطوير نظام بيئي ناضج للتكنولوجيا المالية داخل دولة الإمارات العربية ووضعها كمركز للتكنولوجيا المالية إقليميا وعالميا.
	إطلاق Fintech Hive: وهي منصة تقود الابتكار وتعرض النجاح من خلال تحديد رواد الأعمال والشركات الرائدة في مجال التكنولوجيا وتوفر الفرصة لتطوير واختبار وتعديل ابتكاراتهم بالتعاون مع مركز دبي المالي العالمي والمؤسسات المالية الإقليمية.
	إطلاق برنامج رخصة اختبار الابتكار (ITL) البيئة التجريبية التنظيمية لسلطنة دبي للخدمات المالية، والتي تساعد الشركات الناشئة المبتكرة في مجال التكنولوجيا المالية على اختبار منتجاتها في بيئة خاضعة للرقابة.
	إطلاق برنامج تسريع خاص بالنساء فقط "AccelerateHer" والذي يركز على المواهب النسائية في مجال التكنولوجيا المالية ويشجع الإناث على التواجد بشكل أقوى في مجال تطوير التكنولوجيا المالية.
	إطلاق Hub71: وهي مبادرة رائدة من برنامج Ghadan21 برنامج تسريع الأعمال، حيث يوفر المركز شبكة مترابطة لتمكين الابتكار وفرص النمو للتكنولوجيا التحويلية والشركات الناشئة.
	إطلاق مختبر سوق أبوظبي العالمي الرقمي: وهو عبارة عن بيئة رقمية منظمة تسمح للمؤسسات المالية وبائعي التكنولوجيا والشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية بالتعاون حول المنتجات ونماذج الأعمال الجديدة، يعمل على الوصول إلى الموارد مثل البيانات وواجهات برمجة التطبيقات وصور النظام و.....إلخ
	منظومة الدرهم الإلكتروني: تتيح هذه المنظومة معاملات دفع لا نقدية للمستخدمين من الأفراد والشركات تتسم بالسهولة والمرونة وذلك بالشراكة مع مجموعة من البنوك الوطنية المصدرة للبطاقات، حيث يمكنهم استخدامها لسداد رسوم الخدمات الحكومية، هذه المنظومة تتيح تطوير حلول الدفع اللا نقدي ورفع كفاءة أداء القطاع المالي الحكومي وكذا الارتقاء بتجربة كافة المتعاملين مع دعم خطط التنمية المستدامة.
	بطاقة الهوية الذكية: قامت الدولة بربط رقم بطاقة الهوية الإماراتية برواتب موظفي الحكومة الاتحادية والجهات المستقلة في الدولة كمستند رقمي لإثبات الشخصية. ويوظف نظام الوزارة قدرات التشفير والخصائص الإلكترونية الذكية التي تتضمنها الهوية للتأكد من صحة وسلامة البيانات بما في ذلك البيانات البيومترية لحاملها توفيراً للوقت والجهد والمال وتسريعاً لعملية التحول الذكي
	دعم رواد الأعمال المبتكرين في قطاع التكنولوجيا المالية: توفر الدولة مجموعة من الحلول التمويلية العصرية من خلال صندوق محمد بن راشد للابتكار بهدف تقديم الدعم المالي للشركات الناشئة المبتكرة، ويعمل الصندوق على تسهيل الأنشطة الخاصة بالابتكار من خلال أدوات مخصّصة للتخفيف من أثر المخاطر المالية وللدفع بعجلة النمو المستدام للأعمال في دولة

	الإمارات
	القنوات الرقمية الذكية: تدعم المحفظة الإلكترونية المبتكرة برامج الحكومة الذكية، فهي تتيح للعملاء الحصول على خدمات الدرهم الإلكتروني بكل سهولة، بما في ذلك معاملات الدفع الإلكتروني باستخدام وسائل دفع متعددة، وهي تعتبر خدمة رقمية مجانية تضم جميع بطاقات الدفع الخاصة بالعميل، ما يجعلها بديلاً آمناً ومبتكراً للمحفظة التقليدية المزدحمة ببطاقات الدفع البلاستيكية.
	إدماج تقنية البلوك تشين في القطاع المالي: والتي بدورها أحدثت ثورة هائلة من خلال تطوير طرق إجراء المعاملات بدرجة عالية من الشفافية، حيث تعد طبقة الحماية المعقدة التي تنطوي عليها تقنية البلوك تشين العامل الرئيسي وراء الانتشار واسع النطاق لهذه التقنية، مما يدفع المؤسسات المالية والبنوك إلى مواكبة أحدث التطورات التقنية في القطاع المالي.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية، (2022): "الإمارات الرقمية: استراتيجية الحكومة الرقمية لدولة الإمارات-2025"، متاح على الرابط:

https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/ strategy digital-uae/uae-national-digital-government-

- وزارة المالية -الإمارات العربية المتحدة، بلوك تشين، (2022): تكنولوجيا الخدمات المالية، "فنتيك" تحدث تغييراً ثورياً في القطاع المالي، متاح على الرابط:

https://www.mof.gov.ae/ar/About/GovernmentInitiatives/Pages/uae-innovation-artificial-intelligence-blockchain-green-investment-in-financial-services.aspx

- Fintech Middle East, fintechnews.ae, (2021) : Fintech News Middle East:UA Fintech Report 2021, Fintech News Network, link:

https://fintechnews.ae/wp-content/uploads/2021/07/UAE-Fintech-Report-2021.pdf

قدم الجدول مختلف المبادرات والاستراتيجيات ومدى مسايرة دولة الإمارات للتطورات الحديثة في مجال التكنولوجيا المالية، لتصبح الدولة الأهم في هذا المجال.

رابعا: واقع شركات التكنولوجيا المالية بدولة الإمارات العربية

يشهد الاستثمار في شركات التكنولوجيا المالية نموا متسارعا في الشرق الأوسط، حيث نمى هذا القطاع بمعدل سنوي مركب يبلغ 30%، والتي تمثل الإمارات العربية اليوم حوالي ثلث من مجموع الشركات الناشئة الناشطة في هذا المجال بمنطقة الشرق الأوسط وإفريقيا بمعدل 144 شركة، بما يجعلها تحتل المراتب الأولى ومركزا أساسيا في المنطقة، وذلك بنسبة 46% من الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، ونسبة 69% من تمويل التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وإفريقيا.

فيما يلي عرض لتطور عدد شركات التكنولوجيا المالية خلال السنوات 2010-2022.

الشكل 2: عدد شركات التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وإفريقيا

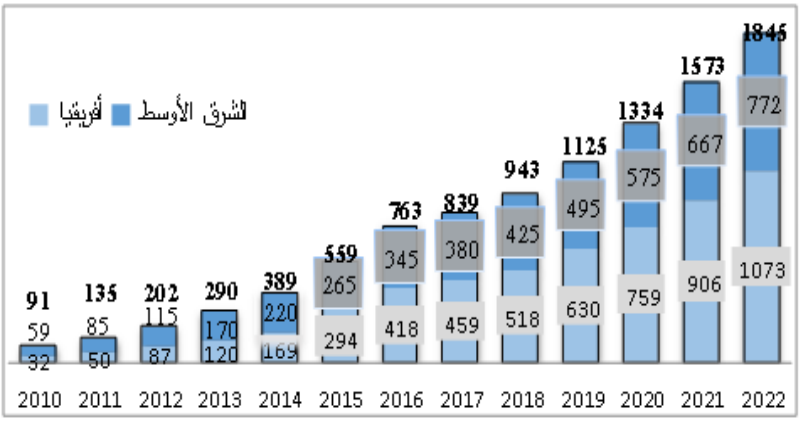

المصدر: وزارة الاقتصاد-الإمارات العربية، (2021)، الاستثمار في التكنولوجيا المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة، متاح على الرابط:

https://www.moec.gov.ae/documents/20121/0/Fintech+Investment+Heatmap+..E.pdf/95fb58d8-2ea6-f838-63d3-68896a29db38?t=1647238094912

يلاحظ من خلال الشكل السابق تزايد عدد شركات التكنولوجيا المالية بشكل منتظم ليصل سنة 2022 ل 1,845 شركة ناشطة فعليا في مجال التكنولوجيا المالية، كما تم ملاحظة اكتساح إفريقيا للحصة الأكبر من عدد الشركات في المنطقة، وذلك بما يقارب ثلثي الحصة وذلك راجع لتطور مجال التكنولوجيا في إفريقيا خاصة في كل من كينيا ومصر وعدة بلدان أخرى.

كما شهدت سنة 2020 نمو الاستثمارات في مجال التكنولوجيا المالية في دولة الإمارات العربية بنسبة 64 %، حيث تم الترخيص ل 189 شركة جديدة من قبل مركز دبي العالمي ليرتفع الإجمالي إلى 303 شركة، وبهذا يواصل قطاع التكنولوجيا المالية نموه، (وزارة الإقتصاد - الإمارات العربية، 2021) ومن خلال ما سبق تتضح مكانة الإمارات العربية في مجال التكنولوجيا المالية والدور الذي تلعبه في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا مما يجعلها مركزا أساسيا.

وفيما يلي عرض لأبرز شركات التكنولوجيا المالية في دولة الإمارات العربية:

الجدول 2: أبرز الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية بدولة الإمارات العربية

اسم الشركة	معلومات الشركة
شركة Tabby	تأسست في عام 2019، وهي شركة ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية توفر للمستخدمين إمكانية الشراء الآن والدفع لاحقا (BNPL) لأكثر من 1.1 مليون متسوق في الإمارات والسعودية، يعتمدون على خدماتها للشراء من نحو 3 آلاف علامة تجارية، مقرها في دبي، وقد حصلت الشركة على تسهيل ائتماني بقيمة 150 مليون دولار من شركتي Atalaya Capital و Partners for Growth في أوت 2022، ويمثل هذا التمويل أكبر تسهيل ائتماني لشركة تكنولوجيا مالية في منطقة الخليج، حيث وصل إجمالي التمويل التي حصدته الشركة حتى الآن إلى 275 مليون

	دولار.
شـــــركة Mamo Pay	تأسست من قبل موظفين سابقين في Google، وهو تطبيق دفع نظير إلى نظير (P2P) مقره دبي، يسمح للمستخدمين بإجراء المدفوعات والتحويلات باستخدام رقم هاتف المستلمين أو عنوان البريد الإلكتروني فقط، مما يبسط العملية التقليدية والبيانات التي تحتاجها البنوك عادة، مثل أرقام IBAN، تم إطلاق مامو باي في ديسمبر 2020 بعد جمع 1.5 مليون دولار أمريكي.
شـــركة Telr	تأسست في عام 2014، وهي شركة ناشئة حائزة على جوائز ومقرها دبي توفر حلول بوابة الدفع للشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) والهيئات الحكومية والشركات الكبيرة، تقدم Telr مجموعة من واجهات برمجة التطبيقات والأدوات التي تمكن الشركات والمؤسسات من قبول وإدارة المدفوعات عبر الإنترنت عبر الويب والجوال ووسائل التواصل الاجتماعي، كما يوفر الفواتير الرقمية، وأمن مكافحة الاحتيال وخدمات المراقبة في الوقت الفعلي، ورموز الاستجابة السريعة، وحلول التجارة الاجتماعية، تمتلك Telr حاليا مكاتب في الإمارات والمملكة العربية السعودية والهند وسنغافورة.
شركة Sehteq	تأسست عام 2017 ومقرها الإمارات العربية، وهي منصة تقدم خطط تأمين صحي للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة في الإمارات وسلطنة عمان، وتخدم الشركة أكثر من 700 ألف عميل الآن، من خلال شبكة تضم أكثر من 2000 مزود للخدمة، كما تم من خلال المنصة تنفيذ أكثر من 5 ملايين مطالبة تأمين في نهاية ديسمبر، في حين بلغت إيراداتها 47 مليون دولار في 2020، ومن المتوقع أن تزيد إلى 51 مليون دولار في عام 2021.
شـــــركة Beehive	تأسست سنة 2014 ومقرها الإمارات العربية وهي منصة لإقراض النظراء للمشاريع المتوسطة والصغيرة، حيث تخضع منصة الإقراض من نظير إلى نظير، لرقابة سلطة دبي للخدمات المالية، وهي تتيح حلول التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة، وللمؤسسات المالية والمستثمرين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فيما ساعدت Beehive أصحاب الأعمال على اقتراض 120 مليون دولار في عام 2021، بنمو 200% مقارنة بعام 2020، ولدى الشركة التي مقرها دبي مكاتب في السعودية وعمان، وقد وصل عدد مستخدميها إلى 15.5 ألف مستخدم في 2021.
شركة Sarwa	تأسست 2017 ومقرها الإمارات العربية وهي منصة للاستثمار والتمويل الشخصي، لديها أكثر من 100 ألف مستخدم مسجل، وتتيح شركة التكنولوجيا المالية الوصول لخبراء استثمار حسب الطلب، في حين أطلقت مؤخرا (SarwaTrade) التي يمكن من خلالها بيع وشراء أكثر من 4000 ورقة مالية لشركات مدرجة في أسواق الأسهم الأميركية دون دفع عمولة، كما جمعت الشركة 15 مليون دولار في عام 2021.
شـــــركة BitOasis	تأسست سنة 2015، مقرها الإمارات العربية، تتيح BitOasis لمستخدميها تداول عملات مشفرة مثل: بيتكوين وإيثيريوم وXRP ضمن أسواق الإمارات والبحرين والكويت وعمان والسعودية وتركيا وقطر والمغرب ومصر والأردن والعراق ولبنان وتونس، ولدى المنصة أكثر من 200 ألف مستخدم، كما شهدت تداولات تخطت قيمتها 4 مليارات دولار منذ تأسيسها، بينها تداولات بقيمة 1.7 مليار دولار في عام 2021، وجمعت نحو 30 مليون دولار في عام 2021.

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على:

- Fintech Middle East, fintechnews.ae, (2021) : Fintech News Middle East:UAE Fintech Report 2021, Fintech News Network, link: https://fintechnews.ae/wp-content/uploads/2021/07/UAE-Fintech-Report-2021.pdf
- Forbes Middle East , (2022) : Forbes Lists, Top 25 Fintech Companies 2022. Link : https://www.forbesmiddleeast.com/lists/the-middle-east-top-25-fintech-companies-2022

يستعرض الجدول رقم 2 أهم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في دولة الإمارات العربية، ويتضح أن بداية الاهتمام بهذا المجال يعود إلى سنة 2014 وذلك بإنشاء شركتي Beehive وTelr اللتان تعملان في مجال توفير آليات الدفع والتمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة.

خامسا: دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بدولة الإمارات العربية

تتمتع دولة الإمارات العربية بمستوى عالي من الشمول المالي، حيث يصل عدد المنتفعين من الحسابات البنكية حوالي 88% من السكان، منهم 45% يمتلكون بطاقات دائمة، كما يستفيد حوالي 21% من المستخدمين من خدمات المحافظ الالكترونية بالإضافة لقيام حوالي 60% من السكان بتعاملات تجارية مالية الكترونية أو خدمات الدفع الإلكتروني.

وبحسب الأرقام الواردة في قاعدة بيانات المؤشر العالمي، فقد سجلت الإمارات العربية نسبا مرتفعة في نسب الشمول المالي، حيث بلغت نسبة السكان البالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية 85,74%، لترتفع هذه النسبة إلى 86,68% بالنسبة للإناث البالغين ونسبة 85,39% بالنسبة للذكور البالغين، أما البالغين (الفقراء 40%) الذين يمتلكون حسابات مصرفية خاصة بهم فقد حققت الإمارات نسبة 83,40% والبالغين (الأغنياء 60%) نسبة 87,27%، وتشير هذه الأرقام إلى تجاوز الإمارات العربية حاجز ال80% في كافة المعايير حيث تم إدراجها في التقرير ضمن فئة الدول الأعلى دخل، الأمر الذي يشير إلى أن الإمارات العربية تعتبر من الدول المتقدمة في الشمول المالي، بالمقارنة مع باقي دول العالم. (World Bank, 2021)

ولعل أحد أهم أسباب النجاح يعود إلى استغلال الإمارات للتقنيات الحديثة استغلالا أمثلا خاصة في المجال المالي، حيث وفرت البنوك وشركات التكنولوجيا المالية الإماراتية حلول مبتكرة متاحة رقميًا على الإنترنت والهواتف المحمولة التي تسمح للأفراد بفتح حسابات بنكية بسلاسة مع الحد الأدنى من العوائق، مما يؤدي إلى زيادة الشمول المالي، وتجدر الإشارة هنا إلى أن إدماج التكنولوجيا المالية في النظام البيئي المالي لدولة الإمارات قد لعب دورا أساسيا في تحقيق نسب جد مرتفعة في رقمنة الصناعة المصرفية، خاصة فيما يتعلق بطرق الدفع.

ومن هنا يمكن عرض أثر التكنولوجيا المالية في تحقيق متطلبات الشمول المالي بدولة الإمارات من خلال قطاع المدفوعات الرقمية الذي يمثل أكبر قطاع للتكنولوجيا المالية، والذي من المتوقع أن تصل قيمة معاملاته إلى 58.72 مليار درهم وبما يعادل 16.73 مليار دولار خلال 2022،(جاين، 2021) ويرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة انتشار الهواتف والتي بلغت حوالي 91٪، وارتفاع نسبة مستخدمي الإنترنت على الهواتف المحمولة إلى حوالي 92.17٪، مما سهل من استفادة مختلف شرائح المجتمع من التقنيات الرقمية المهمة الأخرى مثل "اعرف عميلك" (e-KYC)، وفيما يلي عرض لقيمة معاملات قطاع المدفوعات في دولة الإمارات العربية وفقا لأشهر وسائل الدفع الإلكترونية:

الشكل 3: قيمة معاملات الدفع في الإمارات العربية

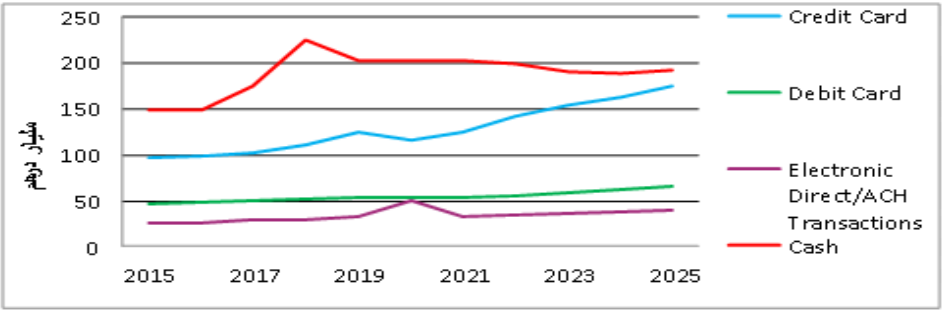

Sourse: Fintech Middle East, fintechnews.ae, (2021) : Fintech News Middle East: UAE Fintech Report 2021, Fintech News Network, link: https://fintechnews.ae/wp-content/uploads/2021/07/UAE-Fintech-Report-2021.pdf

بلغت قيمة معاملات الدفع الرقمي بقيمة 18.5 مليار دولار أمريكي في دولة الإمارات العربية في عام 2020، والذي حققت فيه نسبة 88٪ من المعاملات الشخصية هي بدون تلامس، ونسبة 73٪ من المستهلكون يتسوقون عبر الإنترنت أكثر مما كانوا يفعلون قبل الوباء وهذا دليل على وصول دولة الإمارات العربية إلى أعلى المستويات من الشمول المالي والذي ساعد الكثير من الأفراد على استعمال تقنية الدفع الإلكتروني والاستفادة من الخدمات المالية الإلكترونية المقدمة، كما أن الإحصائيات الأخيرة وجدت أن نسبة 83٪ من المستهلكين يقولون إنهم سيستمرون في استخدام الدفع اللا تلامسي بعد الوباء، وذلك لسهولة وسرعة المعاملات الرقمية وجودة الخدمات المقدمة، بالإضافة إلى أن 97٪ من المستهلكين يخطط لاستخدام طريقة جديدة واحدة على الأقل للدفع الرقمي مثل الأجهزة القابلة للارتداء أو القياسات الحيوية أو العملات الرقمية أو رموز QR خلال العام المقبل، وأن 05 في 10 أفراد إماراتيين يخططون لاستخدام العملات المشفرة خلال العام المقبل.

كما ساعدت التكنولوجيا المالية دولة الإمارات العربية في تحقيق أعلى مستويات الشمول مالي من خلال نظام الحكومة لحماية الأجور، وهو نظام تحويل إلكتروني يتطلب من جميع الشركات دفع الأجور من خلال المؤسسات المالية المعتمدة، والمحافظ الإلكترونية المستخدمة على نطاق واسع، حيث تدعم حكومة دولة الإمارات العربية مبادرات الخدمات المالية المتنقلة التي توفر حلولا في الشمول المالي لغير المتعاملين مع البنوك لضمان نظام متوازن للنقد والرقمنة في المدفوعات بهدف الوصول إلى مجتمع غير نقدي.

II. الخلاصة:

وفي الأخير يمكن القول بأن مجال التكنولوجيا المالية أصبح من أكبر المجالات نشاطا وسرعة نظرا للتطورات التكنولوجية الهائلة الحاصلة خلال فترات زمنية متقاربة، وأن له دور كبير في إرساء متطلبات تحقيق الشمول المالي وذلك من خلال المنتجات والخدمات المالية التي تقدمها هذه التقنيات الحديثة، والتي تتميز بكونها سهلة الاستخدام وسريعة وأيضا متاحة لجميع أفراد المجتمع، وهذا ما دفع بدولة الإمارات العربية إلى زيادة الاستثمارات في الرقمنة، والتي عملت على توحيد جهودها بين كل من البنوك وقادة الصناعة وشركات التكنولوجيا المالية والمنظمين، لإنشاء نظام بيئي يدفع للوصول إلى المزيد من الخدمات المالية بهدف الاستفادة من المنافع الكامنة التي تحققها التكنولوجيا المالية، وتوفير خدمات ومنتجات مالية تتناسب وجميع الأفراد

وتسهيل الوصول إليها واستغلالها، بغرض دمج الفئات المستبعدة ماليا والمهمشة في النظام المالي، وهذا ما يجعل المنافسة في صناعة البنوك والشركات المالية الأخرى شديدة، حيث تقوم البنوك والشركات بابتكار نفسها من خلال الاستثمار في التطورات التكنولوجية لتحسين أنشطتها التسويقية وعروضها وخدمات العملاء، والوصول إلى كافة شرائح المجتمع ضمن مجال الدفع في دولة الإمارات العربية، وهذا ما يجعلها نموذج رائد يحتذى به.

وعليه توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تتمثل أهمها فيما يلي:

- تلعب التكنولوجيا المالية دورا هاما في إرساء متطلبات تحقيق الشمول المالي، من خلال المنتجات والخدمات المقدمة والتي تتميز بالسهولة والسرعة والانتشار الجغرافي الواسع؛
- التجارة الإلكترونية تؤدي إلى نمو المدفوعات الرقمية، حيث تسبب ارتفاع الطلب على منصات المبيعات الرقمية بشكل مباشر في نمو المدفوعات الرقمية، حيث هناك تنافس بين منصات التجارة الإلكترونية لتقديم أفضل خدمة للعملاء؛
- جودة وسرعة الخدمات والمنتجات المالية تزيد من عدد المدفوعات الرقمية؛
- تكتسب البنية التحتية أهمية عالية لتوفير إجراءات دفع سريعة، وتجربة تسوق آمنة وسهلة الاستخدام؛
- تحتل دولة الإمارات العربية المرتبة الأولى عربيا في مجال التكنولوجيا المالية والمركز السادس عالمياً في مؤشر تقديم الخدمات الرقمية الذكية مما يجعلها قطبا عالميا ونموذج ناجح؛
- تشير تجربة دولة الإمارات العربية في مجال التكنولوجيا المالية إلى أهمية تحقيق التوازن بين الإشراف التنظيمي من ناحية ومرونة الابتكار وضرورة إدارة المخاطر الإلكترونية من ناحية أخرى؛
- وفرت دولة الإمارات العربية مجموعة من الدوافع لتحقيق النمو في قطاع التكنولوجيا المالية والشمول المالي من خلال القواعد التنظيمية وتوفير الرأس المال الأولي للشركات الناشئة في هذا المجال ودعمها، واكتساب البنية التحتية المناسبة التي تتميز بالقوة والجودة؛
- يمثل قطاع المدفوعات الإلكترونية أكبر قطاع للتكنولوجيا المالية بدولة الإمارات العربية؛
- تمثل شركات التكنولوجيا المالية لديها ثلث مجموع شركات التكنولوجيا المالية بمنطقة الشرق الأوسط وإفريقيا؛
- حققت الإمارات العربية نجاحاتها بسبب تضافر جهودها مع جميع الشركاء الفاعلين وانتهاجها لمجموعة من السياسات والاستراتيجيات والمبادرات التي عززت بدورها من مستويات التكنولوجيا المالية والشمول المالي بالدولة.

وتوصي الدراسة بضرورة:

- اقتداء الدول العربية عامة والجزائر خاصة بدولة الإمارات العربية باعتبارها من التجارب الناجحة الرائدة؛

- توفير الدول العربية عامة والجزائر خاصة البنية التحتية والتشريعية والتنظيمية التي تساعد على تطور التكنولوجيا المالية؛
- إنشاء تعاون وشراكات بين مختلف الجهات التنظيمية والبنوك وشركات التكنولوجيا المالية وأصحاب المصلحة الماليون الآخرون، وتوحيد جهودهم من أجل تطوير مستويات الخدمات المالية الإلكترونية والدفع بعجلة التطور في القطاع المالي خاصة بالنسبة للدول العربية؛
- نشر الثقافة والوعي المالي لدى الأفراد ودمجهم ضمن القطاع المالي.

الاحالات والمراجع:

- IMD World Competitiveness Center .(2021) .IMD WORLD DIGITAL COMPETITIVENESS RANKING 2021 .IMD World Competitiveness Center.
- Jessica Bennett .(2019) .An introduction to fintech: Key sectors and trends .,U.S.A: s &g global market and intelligence.
- Mordor Intelligence

  تاريخ الاسترداد 15 05, 2022، من سوق التكنولوجيا المالية في الإمارات العربية المتحدة - النمو ، والاتجاهات، وتأثير COVID-19، والتوقعات (2022-2027)، متاح على الرابط:

  https://www.mordorintelligence.com/industry-reports/uae-fintech-market
- World Bank(2018) .

  تم الاسترداد من: http://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/overview
- World Bank.(2021) .

  قاعدة بيانات المؤشر العالمي. تاريخ الاسترداد 28 07, 2022، من قاعدة بيانات المؤشر العالمي 2021: الشمول المالي والمدفوعات الرقمية والمرونة في عصر :COVID-19، متاح على الرابط:

  https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex/Data#sec1
- البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية. (بلا تاريخ). الإمارات الرقمية. تاريخ الاسترداد 12 05, 2022، من استراتيجية الحكومة الرقمية لدولة الإمارات- 2025، متاح على الرابط::

  https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/digital-uae/uae-national-digital-government-strategy
- الخير نفيسية. (2020). التقنيات المالية الحديثة "سلسة كتبيات تعريقية العدد 04". ابو ظبي -الإمارات العربية المتحة: صندوق النقد العربي.
- الدكاش مهند عبد المنعم. (02 11, 2019). دور التكنولوجيا المالية في دعم المالية الإجتماعية وتحصيل الشمول المالي- نظرة مقاصدية. مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الرابع عشر لعلماء الشريعة الإسلامية: التكنولوجيا المالية والمصارف الإجتماعية الإسلامية والمالي الإجتماعية الإسلامية.
- أوقاسم الزهراء، حمدي زينب. (2019). مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية. مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية، المجلد 08، العدد 01 .

- بن عبد الفتاح دحمان، سيد أعمر زهراء. (2020). التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي- دراسة حالة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. مجلة التكامل الإقتصادي، جامعة أدرار، الجزائر، المجلد 08، العدد01 .
- بوازدية الزهراء. (2022). الشمول المالي الرقمي كآلية لتخفيف التداعيات الإقتصادية لجائحة كورونا على الدول العربية. مجلة دراسات فس الإقتصاد وإدارة الأعمال،جامعة العربي التبسي، الجزائر، المجلد 05، العدد 01 .
- بوحنيك هدى، طلبة مليكة. (2022). التكنولوجيا المالية وواقع تبنيها في العالم العربي في الفترة 2015-2020. مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة العربي التبسي، الجزائر، المجلد 05، العدد 01.
- بوعافية رشيد، بن قيدة مروان. (2018). واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي بالدول العربية. مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة 2، المجلد 09، العدد 01 .
- بيفورت ومضة. (2017). تقرير التكنولوجيا المالية "التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: توجهات قطاع الخدمات المالية".متاح على الرابط:

https://www.findevgateway.org/sites/default/files/publications/files/ar_fintechmena_wamda.pdf

- جورج إبراهيم. (04 يونيو, 2022). الرؤية. تاريخ الاسترداد 18 05, 2022، من 2.5 مليار دولار قيمة سوق التكنولوجيا المالية في الإمارات، متاح على الرابط:

https://www.alroeya.com/117-82/2291379-25-

- جون تشان، فايهاف دايال، أوليفر دينيكر، و ياش جاين. (23 أغسطس, 2021). Company & McKinsey. تاريخ الاسترداد 20 08, 2022، من مستقبل المدفوعات في الشرق الأوسط:

https://www.mckinsey.com/industries/financial-services/our-insights/the-future-of-payments-in-the-middle-east/ar-AE

- زواق كمال. (2020). ثورة الإستثمار في صناعة التكنولوجيا المالية (Fintech) حقائق وإحصائيات.....فرص وتحديات. مجلة معهد العلوم الإقتصادية،جامعة الجزائر 3، المجلد 23، العدد 01 .
- سايحي يوسف، بن علقمة مليكة. (2018). دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية والمصرفية. مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية، المجلد 07، العدد 03 .
- شارفي سامية، فلاق صليحة. (2020). دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربي -تجربة مملكة البحرين. مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، جامعة العربي التبسي، المجلد 21، العدد 01 .
- عبد الرحيم وهيبة. (2018). الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية تحيات المنافسة والنمو. معهد العلوم الإقتصادية (مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة)، جامعة الجزائر 3، المجلد 21، العدد 01 .
- عثمان عثمانية، وداد بن قيراط. (2022). إقتصاد العملات المشفرة ومستقبل النقود. بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية.

- فلاق صليحة، معمر حمدي، حفيفي صليحة. (2019). تعزيز الشمول المالي كمدخل إستراتيجي لدعم الإستقرار مالي في العالم العربي. مجلة التكامل الإقتصادي، جامعة أدرار، الجزائر، المجلد 07، العدد 04 .
- قندوز احمد عبد الكريم. (2019). التقنيات المالية وتطبيقاتها في الصناعة المالية الإسلامية. أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.
- محمود محمد خير الدين. (2019). الشمول المالي ودورهفي تحقق التنمية الإقتصاية (نماذج دولية). الإسكندرية، مصر: دار التعليم الجامعي.
- نغم حسين نغم، أحمد نوري حسن مطر. (2020). الشمول المالي: متطلبات التطبيق ومؤشرات القياس. عمان، الأردن : دار الأيام للنشر والتوزيع.
- نوازن يوسف. (2021). مؤشر التقنيات الحديثة في الدول العربية (FinxAr) (المنهجية والنتائج). صندوق النقد العربي، مجلس محافظس المصارف المركزية ومؤسسات النقدالعربية.
- وزارة الإقتصاد - الإمارات العربية. (2021). الإستثمار في التكنولوجيا المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة. متاح على الرابط:

https://www.moec.gov.ae/documents/20121/0/Fintech+Investment+Heatmap+..E.pdf/95fb58d8-2ea6-f838-63d3-68896a29db38?t=1647238094912 :

- وزارة الإقتصاد -الإمارات العربية المتحدة. (بلا تاريخ). التكنولوجيا المالية "فنتيك". تاريخ الاسترداد 18 09, 2022، من وزارة الإقتصاد -الإمارات العربية المتحدة:

https://www.moec.gov.ae/-/fintech?p_l_back_url=%2Fweb%2Fguest%2Fsearch-results

- وزارة المالية -الإمارات العربية المتحدة. (بلا تاريخ). بلوك تشين. تاريخ الاسترداد 12 05, 2022، من تكنولوجيا الخدمات المالية، "فنتيك" تحدث تغييراً ثورياً في القطاع المالي:

https://www.mof.gov.ae/ar/About/GovernmentInitiatives/Pages/uae-innovation-artificial-intelligence-blockchain-green-investment-in-financial-services.aspx